الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED
A/C.3/33/L.25
3 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الخامسة
البند ٨٠ من جدول الأعمال

أهمية عدالة توزيع الدخل القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألبانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايطاليا ، الدانمرك ، فرنسا
المملكة المتحدة ، هولندا : مشروع قرار

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها : ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، و ٣٢٠١ (دا ـ ٦) و ٣٢٠٢ (دا ـ ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (دا ـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٧٤ (د ـ ٦٢) المؤرخ في ٢٣ ايار/مايو ١٩٧٧ بشأن توزيع الدخل القومي ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن توزيع الدخل القومي ، الوارد في الوثيقة A/C.3/33/29 التي أعدت عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور أعلاه ، واذ تحيط علما بالمناقشة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموضوع في دورته العادية الاولى لعام ١٩٧٨ ،

واذ تضع في اعتبارها الأحكام المتصلة بالموضوع من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

واذ تنوه أيضا بما يضطلع به كل من منظمة العمل الدولية والبنك الدولي من أعمال قيمة في مجال دراسة تحديد توزيع الدخل ،

واذ تشعر بالقلق العميق لأن نحو ٨٠٠ مليون شخص مازالوا يعيشون في فقر مدقع ، حيث تنخفض دخولهم الى حد لا يكفل لهم ما يكفي من الغذاء أو المأوى ، ودون أن تتاح لهم امكانية الحصول على الخدمات الأساسية ،

واذ تدرك ما يقع على عاتق جميع الحكومات من مسؤولية العمل على القضاء على الفقر المدقع وايجاد ظروف تسمح بالاستفادة الكاملة من الموارد والامكانات البشرية ،

واذ تشدد على أن تعزيز هذا الهدف يتطلب زيادة انتاج الفقراء وانتاجيتهم ودخولهم ، في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، بغرض مساعدتهم في تحقيق نمو ذاتي مستمر ،

واذ ترى أن هذا النمو وعدالة توزيع الدخل القومي هما هدفان متكاملان من أهداف سياسة التنمية ،

واذ ترى كذلك ، في هذا الاطار ، ان عدالة توزيع الدخل القومي أمر جوهري لاحراز تقدم اقتصادي واجتماعي متوازن تشترك فيه أفقر فئات السكان وبذلك تستفيد من تحسن مستوى معيشتها ،

واقتناعا منها بان عدالة توزيع الدخل القومي ، بوصفها عاملا من عوامل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المعجلة ، هي قضية ينبغي التصدي لها في استراتيجية انمائية دولية جديدة ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام ، وتقرر انه ينبغي ان يعرض على الهيئات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة كيما تراعي نتائجه فيما تقوم به من أعمال مقبلة ؛

٢ - ترجو من لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل نظرها في مسألة عدالة توزيع الدخل القومي في اطار التخفيف من الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي ؛

٣ - تدعو لجنة تخطيط التنمية الى مواصلة ايلاء اهتمام شديد الى هذا الجانب من عملية التنمية والى التعليق عليه في تقريرها القادم ،

٤ - تحث الحكومات على تكريس اهتمام خاص لعدالة توزيع الدخل لدى وضع سياساتها الوطنية ، الاقتصادية منها والاجتماعية ؛

٥ - تدعو الحكومات الى النظر في كيفية زيادة الاستفادة من مواردها الداخلية على أفضل وجه من أجل تحقيق الهدف المتمثل في توزيع الدخل القومي توزيعا أكثر انصافا ؛

٦ - تدعو الحكومات كذلك الى النظر في تحسين امكانية توافر البيانات الاحصائية المتعلقة بتوزيع الدخل القومي من أجل اكتساب معرفة أعمق بالموضوع وتيسير اعداد التقارير المقبلة ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، لدى اعداده تقارير عن الاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٣ (د-٢٤) ، بمراعاة أحكام هذا القرار وأن يواصل دراسة وتوثيق الاتجاهات والسياسات ذات الصلة بتوزيع الدخل القومي .

- - - - -